مجلة البحوث الاقتصادية والمالية
ISSN: 2352- 9822 / E-ISSN: 2588-1574
المجلد: 10 العدد: 01 / جوان-2023
ص 41 - 66

OEB Univ. Publish. Co.

تأثير خصائص الحوكمة على الافصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات: دراسة ميدانية للمصارف التجارية المدرجة في سوق الأوراق المالية في إسطنبول

The Impact of Governance Characteristics on the Disclosure of Corporate Social Responsibility: A Field Study of Commercial Banks Listed in the Stock Market in Istanbul

عماد محمد فنـير [1] [*]

[1] كلية الاقتصاد جامعة بنغازي (ليبيا)، *imadfnir@gmail.com*

تاريخ الاستلام: 2023/04/04 تاريخ قبول النشر: 2023/05/19 تاريخ النشر: 2023/06/30

الملخص: هدفت هذه الدراسة للتعرف على تأثير خصائص حوكمة الشركات على مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات. لقد تم اختيار خصائص مجلس الإدارة مثل حجم المجلس والازدواجية والاستقلالية والتنوع الجنسي وعدد الاجتماعات كخصائص لتمثيل الحوكمة. تم تجميع البيانات من القوائم المالية والتقارير السنوية المنشورة عن السنة المالية 2021، والخاصة بـ 12 مصرفا تجاريا مدرجة في سوق الأوراق المالية في إسطنبول، ومن خلال تطبيق اختبارات الارتباط والانحدار أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين خصائص حوكمة الشركات مع مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: حوكمة الشركات، المسئولية الاجتماعية للشركات، مجلس الإدارة، المبادرة العالمية للتقارير.
تصنيف JEL : G14،G30، G34، M40، M41.

Abstract: This study aimed to identify the impact of a corporate governance characteristics on the level of corporate social responsibility disclosure. Board characteristics such as board size, duality, independence, gender diversity, and number of meetings have been selected as characteristics to represent the governance. Data were collected from the financial statements and annual reports published for the fiscal year 2021, for 12 commercial banks listed in the Istanbul Stock Exchange, and by applying correlation and regression tests, The results of the study showed that there is no statistically significant relationship between the characteristics of corporate governance with the level of disclosure of social responsibility.

Keywords: corporate governance, corporate social responsibility, board of directors, global reporting initiative.
Jel Classification Codes: G14, G30, G34, M40, M41.

[*] **المؤلف المرسل:** عماد محمد فنير

1. مقدمة:

لفترة طويلة من الزمن، كانت ادارات الشركات بمختلف أنواعها ومجالاتها تتبنى وجهة نظر مفادها أن مسؤوليتها الوحيدة هي تعظيم أرباح مساهميها مع مراقبة واحترام العادات والاطر القانونية للموقع الجغرافي الذي تعمل فيه. ومع مرور الوقت، وخلال العقود السابقة، أصبح أصحاب المصالح المختلفة يفرضون على الشركات سياقا اجتماعيا أوسع كمسئولية إضافية على الشركات لتحمل مسئولية تأثير انشطتهم على البيئة والمجتمع والاخذ في الاعتبار ندرة الموارد المتاحة واهتمامات المجتمع ككل، وتعتبر المسؤولية الاجتماعية للشركات جانبا مهما يجب أن يأخذه المستثمرون في الاعتبار، فمن خلال أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات، يمكن للمستثمرين تقييم التزام الشركة تجاه المجتمع والبيئة مما يؤثر على قدرة الشركة على تحقيق اهدافها والنجاح في المستقبل.

استجابة للمطالب المتزايدة، بدأت الشركات في جميع أنحاء العالم في دمج الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات في تقاريرها السنوية في محاولة للانخراط بشكل فعال في حوار مع مجموعة أوسع من أصحاب المصلحة، ومع ذلك، فإن عدم وجود قواعد واضحة يمكن من خلالها توجيه الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات فقد اختلفت مستويات جودة الإفصاح، وفي بعض الحالات وصلت الى عدم الإفصاح بالكامل. لذلك فقد سعى العديد من الباحثين للتعرف على اهم العوامل او المحددات التي تؤثر في مستوى الإفصاح عن معلومات المسئولية الاجتماعية ومن اهم هذه العوامل تطبيقات حوكمة الشركات.

لطالما كانت قضية حوكمة الشركات موضع اهتمام الباحثين في إدارة الأعمال خاصة، وبالنظر إلى أن الإدارة الجيدة ضرورية لنجاح الأعمال من جميع النواحي، فقد بحثت بعض الدراسات في تأثير مكونات مجالس الإدارة على قيمة الشركة، مع التركيز على ميزات معينة لمجلس الإدارة، مثل عدد المديرين التنفيذيين والمديرين المستقلين. في السنوات الأخيرة، ركزت الأبحاث على خصائص مجالس الإدارة لتحديد محددات إدارة الأعمال الأكثر دقة وفعالية، وغالبًا ما كانت تنظر هذه الدراسات الى التنوع من وجهات

نظر مختلفة، أي الجنس والعمر والعرق والثقافة والكفاءة والخلفية المهنية والخصائص الشخصية للمديرين.

لقد تم الاعتراف بأهمية العلاقة بين حوكمة الشركات والاستدامة في الأدبيات (Aras and Crowther, 2009). هناك بعض الأدلة على أن حوكمة الشركات لها تأثير على ممارسات الإفصاح للشركات، وتهدف حوكمة الشركات إلى ضمان تحقيق أفضل تطلعات ورغبات أصحاب المصلحة من خلال مراقبة جميع إجراءات وسياسات الإدارة، مثل التخطيط والضوابط الداخلية وقياس الأداء وعلى الأخص الإفصاح (Haddad et al., 2017). وفقًا لـ Kaymak and Bektas (2017)، يمكن توقع أن تعمل حوكمة الشركات على تحويل توقعات أصحاب المصلحة نحو الكشف الجاد عن نشاطات المسؤولية الاجتماعية للشركات. بشكل عام، من المعتقد أن الممارسة الجيدة لحوكمة الشركات تفيد في رفع جودة التقارير الشاملة للمنظمات التجارية.

وفقا لما سبق تسعى هذه الدراسة الى اكتشاف وجود التأثير من عدمه لخصائص حوكمة الشركات على مستويات الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات في المصارف التجارية المدرجة في سوق الأوراق المالية في إسطنبول.

2. الدراسات السابقة:

من خلال هذا الجزء من الدراسة سيتم تقديم مجموعة من الدراسات السابقة التي حاولت اكتشاف واختبار وجود التأثير من عدمه لتطبيق حوكمة الشركات على مستويات الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات.

دراسة Musta'ani (2013) بعنوان تأثير حوكمة الشركات الجيدة على الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات. لقد بحثت الدراسة في هذا التأثير من خلال استخدام مؤشرات الإفصاح الاجتماعي للشركات مع الإشارة إلى مؤشر مبادرة التقارير العالمية Global Reporting Initiative (GRI) والذي كان بمثابة معيار للكشف عن المسؤولية الاجتماعية للشركات في إندونيسيا. العينة كانت 108 شركة غير مالية مدرجة في بورصة Jakarta Stock (JSE) في 2004 – 2005، وتم جمع البيانات من

التقارير السنوية للشركات وتطبيق التحليل الاحصائي باستخدام اختبار الانحدار. أوضحت النتائج أن مؤشر حوكمة الشركات له علاقة إيجابية كبيرة مع مؤشرات الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات. تشير هذه النتائج إلى أنه إذا كانت هناك زيادة في تطبيق حوكمة الشركات فإن تنفيذ الكشف عن المسؤولية الاجتماعية للشركات يزداد، وكذلك اظهرت الإحصاءات الوصفية ان (GRI) يمكن أن يكون دليل مفيد في الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات في إندونيسيا حيث أوضحت هذه الدراسة أن إفصاحات المسؤولية الاجتماعية للشركات من قبل الشركات في إندونيسيا لا تزال منخفضة، بحيث لا يمكن تنفيذ الشفافية في حوكمة الشركات بشكل جيد.

دراسة Majeed وآخرون (2015) بعنوان تأثير عناصر حوكمة الشركات على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات بالدراسة التجريبية على الشركات الباكستانية. الغرض من هذه الدراسة هو التحقق من الآثار المحتملة لعناصر حوكمة الشركات على الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات، حيث تم فحص التقارير السنوية للشركات المستهدفة من 2007 الى 2011 لتحليل العلاقة بين تقارير حوكمة الشركات والمسئولية الاجتماعية للشركات. تم اعتبار عناصر حجم مجلس الإدارة والمديرين المستقلين والجنسيات الأجنبية وتمثيل المرأة في مجلس الإدارة وتركيز الملكية والملكية المؤسسية وحجم الشركة والربحية كعناصر لقياس حوكمة الشركات. تم استخدام تقنية الانحدار المتعددة لقياس تأثير العناصر المذكورة على تقارير المسؤولية الاجتماعية للشركات. توضح نتائج الدراسة أن اجمالي الافصاح للمسؤولية الاجتماعية للشركات من قبل الشركات الباكستانية معتدلة إلى حد ما، ومع ذلك، فإن مجموعة من عناصر المسؤولية الاجتماعية للشركات مثيرة للإعجاب حقا. وجدت الدراسة تأثير إيجابي وهام من حجم مجلس الإدارة والملكية المؤسسية وتركيز الملكية وحجم الشركة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات. تعرض النتائج أيضًا علاقات مخالفة بين تمثيل المرأة والجنسيات الأجنبية في مجلس الإدارة وتقارير المسؤولية الاجتماعية للشركات.

دراسة Dias وآخرون (2017) بعنوان آثار حوكمة الشركات على إفصاحات المسؤولية الاجتماعية. استخدمت هذه الدراسة نظرية أصحاب المصلحة لاستكشاف كيفية تأثير خصائص حوكمة الشركات على الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات في

سياق الأزمة المالية العالمية. تم استخلاص البيانات التجريبية من الشركات البرتغالية، وهي دولة تتأثر بشدة بالأزمات المالية العالمية، وتتميز الشركات البرتغالية بتركيز الملكية العالي، حيث غالبًا ما يكون أكبر مساهم هو الرئيس التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة (وهي ظاهرة تعرف باسم ازدواجية الرئيس التنفيذي). تقوم بتحليل العلاقة بين الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية ومتغيرات حوكمة الشركات (حجم مجلس الإدارة، ازدواجية الادارة التنفيذية، استقلال المجلس، تركيز الملكية ووجود لجنة المراجعة أو لجنة المسؤولية الاجتماعية للشركات) لـ 48 من بين 51 شركة مسجلة في البرتغال، وكانت المتغيرات المتحكمة هي حجم الشركة ونوع الصناعة. وجدة الدراسة أن الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية يتأثر بشكل إيجابي بحجم مجلس الإدارة والازدواجية التنفيذية وحجم الشركة ونوع الصناعة، وهذا يتوافق مع اقتراحات ضمنية في نظرية أصحاب المصلحة بأن مجلسا أكبر سيمثل تنوعا أوسع من أصحاب المصلحة وسيعزز مراقبة أفضل وشفافية أكبر وزيادة مستويات المسؤولية الاجتماعية للشركات.

دراسة Matuszak وآخرون (2019) بعنوان تأثير خصائص حوكمة الشركات على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية. سعت هذه الدراسة في البحث في مدى واتجاه تقارير المسؤولية الاجتماعية للشركات في المصارف التجارية في بولندا، ودراسة علاقتها بخصائص حوكمة الشركات، والتي تمثلت في حجم المصرف والملكية وحجم مجلس الإدارة وتنوع مجلس الإدارة. تم تجميع البيانات من التقارير السنوية وتقارير المسؤولية الاجتماعية للشركات للمصارف عن الفترة من 2008 الى 2015 باستخدام أسلوب تحليل المحتوى وتحليل السلاسل الزمنية. اشارت نتائج الدراسة إلى أن المصارف طورت من ممارسات إعداد تقارير المسؤولية الاجتماعية للشركات خلال فترة الفحص، وتوجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى إفصاحات المسؤولية الاجتماعية للشركات بين المصارف ذات هياكل ملكية مختلفة. علاوة على ذلك، كشفت النتائج أيضًا أن هناك تأثيرًا إيجابيًا كبيرًا لجميع المتغيرات المتعلقة بمجلس الإدارة تقريبا، وهي الحجم وقيادة مجلس الإدارة النسائية وأعضاء مجلس الإدارة الأجانب على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات، في حين أن جميع متغيرات مجلس الإدارة وجميع متغيرات الملكية المؤسسية ليس لها أي تأثير ذو دلالة إحصائية على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات.

دراسة Fahad and Rahman (2020) بعنوان تأثير حوكمة الشركات على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات الهندية. تم استخدام متغيرات حوكمة الشركات مثل عمر مجلس الإدارة، وحجم لجنة المراجعة، واجتماعات مجلس الإدارة، وازدواجية الرئيس التنفيذي، واستقلالية مجلس الإدارة، وتدريب الموظفين على المسؤولية الاجتماعية للشركات، واجتماعات مجلس الإدارة المستقلين، ولجنة الاستدامة، وعضوية مجلس الإدارة، وقد تكونت العينة من 386 شركة مدرجة في مؤشر BSE 500 (مؤشر خاص بالشركات الهندية المدرجة في سوق الأوراق المالية) لمدة 10 سنوات من 2007 الى 2016 وتم استخدام تحليل الانحدار. توصلت الدراسة إلى أن متغيرات حوكمة الشركات مثل استقلالية مجلس الإدارة وازدواجية الرئيس التنفيذي ولجنة الاستدامة تعمل على تحسين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات. على النقيض من ذلك، فإن عمر المجلس وتدريب الموظفين على المسؤولية الاجتماعية للشركات والعنصر النسائي تقلل من الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات.

دراسة Ratmono وآخرون (2021) بعنوان أثر حوكمة الشركات على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات والأداء. هدف هذا البحث إلى اختبار تأثير عوامل حوكمة الشركات على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات وتأثيرها على الأداء المالي للشركة. عوامل حوكمة الشركات المشار إليها في هذا البحث هي الملكية الأجنبية وملكية الدولة، وعدد أعضاء مجلس المفوضين ونسبة المفوضين المستقلين والخلفية التعليمية لمجلس المفوضين. تم اختيار 194 شركة بإجمالي 582 ملاحظة، وكان تحليل البيانات المستخدم في هذه الدراسة هو منهج نموذج المعادلة الإنشائية (SEM) باستخدام طريقة المربعات الصغرى الجزئية البديلة (PLS). أشارت نتائج هذا البحث إلى أن ملكية الدولة وعدد أعضاء مجلس المفوضين ونسبة المفوضين المستقلين كان لها تأثير إيجابي كبير على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات. بينما كان للملكية الأجنبية والخلفية التعليمية لمجلس المفوضين تأثير ضئيل على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات.

دراسة Ananzeh (2022) بعنوان حوكمة الشركات وجودة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات. الدافع الرئيسي لهذه الدراسة هو غياب القواعد التي تحكم ممارسة

الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات، والغرض منها هو التحقيق في عوامل حوكمة الشركات التي تؤثر على جودة المسؤولية الاجتماعية للشركات، وبحثت الدراسة في الدور الوسيط لملكية الأسرة والمؤهلات التعليمية للمديرات في العلاقة بين التنوع بين الجنسين في مجلس الإدارة ونوعية المسؤولية الاجتماعية للشركات. تبنت الدراسة عينة من 94 شركة غير مالية مدرجة في بورصة عمان لجمع البيانات حول المسؤولية الاجتماعية للشركات بناءً على قائمة مرجعية من 41 بندا لمدة سبع سنوات من 2010 الى 2016، وتم قياس جودة الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية باستخدام طريقة رباعية الأبعاد تشمل الكمية النسبية وكثافة الإفصاح ودرجة الدقة والتوقعات الإدارية. توصلت هذه الدراسة إلى أن جودة المسؤولية الاجتماعية للشركات ليست مرضية في الأردن، وتشير النتائج أيضًا إلى أن حجم مجلس الإدارة ونوع المراجع وحجم الشركة وربحيتها ترتبط ارتباطًا إيجابيًا بجودة الافصاح. من ناحية أخرى، ترتبط عوامل مثل ازدواجية الرئيس التنفيذي وتنوع مجلس الإدارة وتركيز الملكية والرافعة المالية بشكل سلبي بجودة المسؤولية الاجتماعية للشركات. بالإضافة إلى ذلك، تشير نتائج التحليل التجريبي إلى أن العلاقة السلبية بين جودة المسؤولية الاجتماعية للشركات ووجود عضوات في مجلس الإدارة من الإناث أقوى بالنسبة للشركات المملوكة للعائلات. على النقيض من ذلك، تضعف العلاقة السلبية بين جودة المسؤولية الاجتماعية للشركات ووجود عضوات في مجلس الإدارة عندما يكون لدى الشركة مديرات أكثر تعليما ومهارات وتأهيلا.

وفقا لما ورد في مراجعة الدراسات السابقة، نلاحظ ان معظمها ركز على خصائص مجلس الإدارة لقياس تأثير الحوكمة على مستويات وجودة الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات. وقد اكدت بعض الدراسات وجود تأثير لهذه الخصائص او لبعضها، منهم من اظهر وجود تأثير إيجابي طردي والبعض الاخر اثبت وجود تأثير عكسي سلبي. من جهة أخرى، اثبتت دراسات أخرى عدم وجود أي تأثير لخصائص الحوكمة على الإفصاح الاجتماعي.

3. مشكلة الدراسة:

نتيجة لتطور الأسواق وتحديات العولمة المالية، وكذلك زيادة وعي المستثمرين والشركات القائمة بالمخاطر الناجمة والمترتبة عن أنشطتها، زاد اهتمام الشركات بالحوكمة واهمية مسؤولية الشركة تجاه كل من المجتمع والبيئة، حيث تعد هذه الأخيرة رهانا وتحديا مستقبليا أمام المؤسسات الاقتصادية. فإتباع المبادئ السليمة للحوكمة يؤدي إلى محاربة الفساد وبيروقراطية الإدارة، مع تشجيع الشفافية في الحياة الاقتصادية وحث المؤسسات على الإصلاح، آخذة بعين الاعتبار كذلك استدامة العملية الاقتصادية مع مراعاة البيئة والعدالة الاجتماعية وخلق الفرص للأجيال القادمة. وفقا لذلك يصبح تطبيق الادارة الرشيدة والحوكمة في المؤسسات الاقتصادية ليس مشروطا فقط بتحقيق المؤسسة للأرباح التجارية، وإنما يتعدى ذلك إلى تحقيق الاستدامة من خلال ممارسة كل من الشفافية الاجتماعية والبيئية وتحمل مسئولياتها وبمشاركة متكافئة ومتوازنة بين الدولة وحكوماتها ومؤسساتها.

وفقا لما سبق وما ورد في مراجعة الدراسات السابقة التي اظهرت تباين واختلاف في نتائجها بين مؤكد على وجود تأثير لخصائص الحوكمة او بعضا منها سواء بالإيجاب أي ان التطبيق الجيد للحوكمة يساهم في تطوير الإفصاح الاجتماعي او بالسلب وبالتالي تأثيره عكسي على الإفصاح الاجتماعي وهناك من اثبت عدم وجود هذا التأثير. عليه فإن مشكلة هذه الدراسة تتمثل في السعي من اجل الإجابة عن السؤال التالي:

هل تؤثر خصائص حوكمة الشركات على مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات في المصارف التجارية المدرجة في سوق الأوراق المالية في إسطنبول؟

4. أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذه الدراسة من مدى أهمية الحوكمة والمسئولية الاجتماعية للشركات، ولقد حظيت الحوكمة في السنوات الأخيرة، وخاصة بعد الفضائح المالية، بالعديد من الدراسات والأبحاث التي تركز على مدى التزام الشركات بتطبيق قواعد ومبادئ الحوكمة ومستوى الإفصاح عن هذا الالتزام، كما حظيت المسئولية الاجتماعية للشركات كذلك بعدد

غير قليل من الدراسات التي حاولت الكشف عن مدى وفاء الشركات بواجباتها الاجتماعية والبيئية والإفصاح عنها، ولكن الدراسات التي تربط بين حوكمة الشركات ومسؤولياتها الاجتماعية (على حد علمي) مازالت قليلة في الوطن العربي والشرق الاوسط كاقتصاديات ناشئة لذلك فإن هذه الدراسة الحالية تحاول التعرف على ما إذا كان الالتزام بحوكمة الشركات يؤدي إلى رفع مستوى الوفاء بالمسئولية الاجتماعية.

5. أهداف الدراسة:

الهدف الرئيسي لهذه الدراسة هو اختبار وجود التأثير من عدمه لخصائص حوكمة الشركات والمتمثلة في خصائص مجلس الادارة على الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات في المصارف التجارية المدرجة في سوق الأوراق المالية في إسطنبول.

كذلك يعتبر من اهداف الدراسة الفرعية ما يلي:

– التعرف على واقع مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات في المصارف التجارية المدرجة في سوق الأوراق المالية في إسطنبول.

– التعرف على واقع تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في المصارف التجارية المدرجة في سوق الأوراق المالية في إسطنبول.

6. الإطار النظري للدراسة:

من خلال هذا القسم سيتم إعطاء موجز مختصر للتعريف بمتغيرات الدراسة حوكمة الشركات والافصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات.

1.6 حوكمة الشركات:

حوكمة الشركات Corporate governance (CG) هي نظام من القواعد والسياسات والممارسات التي تحدد كيفية إدارة مجلس إدارة الشركة والإشراف على عمليات الشركة، ولقد ثبت أن حوكمة الشركات القوية تخفف من مشاكل الوكالة وتشجع المديرين على العمل بالشكل صحيح. من أكثر القضايا التي نوقشت على نطاق واسع في إدارة

الأعمال هي كيفية هيكلة مجالس الإدارة بشكل مناسب للتأثير على إجراءات وممارسات هذه المجالس وأداء الشركة (Tibiletti et al., 2020). كذلك يعد تقييم جودة حوكمة الشركات وإيجاد طرق لتحسينها من القضايا الهامة جدا، حيث أصبح تقييم جودة الحوكمة والافصاح عنه يسمح باتخاذ قرارات استثمارية أكثر دقة (خاصة بالنسبة للمستثمرين المؤسسين) وتقليل مشاكل الوكالة بين المديرين والمساهمين، وتقليل تضارب المصالح بين مساهمي الأقلية وأغلبية المساهمين أو بين أصحاب المصلحة الخارجيين والداخليين (Cosma et al., 2018).

تم تحديد مبادئ الحوكمة من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (1999، 2004)، والبنك الدولي (1991)، والمفوضية الأوروبية (White Paper on Governance, 2001) ومنظمة الأمم المتحدة (1996) على النحو التالي: الشفافية والكفاءة والفعالية ومشاركة أصحاب المصلحة والمساواة في احتياجاتهم واهتماماتهم والاستدامة والسلامة (Mulej et al., 2020).

يعتبر مجلس الإدارة وخصائصه من اهم المؤثرين في تطبيق وتنفيذ مبادئ الحوكمة، ويمكن التعبير عن تكوين مجلس الإدارة والذي يعتقد أنه يؤثر على فعالية أداء ومراقبة المجلس، من حيث الحجم والاستقلالية (المعبر عنها بالنسبة المئوية للمديرين المستقلين والأقلية) والتنوع والجنس والجنسية والازدواجية (على سبيل المثال عندما يكون الرئيس التنفيذي أيضًا يشغل منصب رئيس مجلس الإدارة).

أ- **حجم مجلس الادارة:** يعد حجم مجلس الادارة أحد أكثر خصائص المجلس التي اثارت الاهتمام على نطاق واسع لسببين رئيسيين. أولا، قد يؤثر عدد أعضاء مجلس الإدارة على أداء المجلس وبالتالي على أداء الشركة. ثانيا، يمكن للباحثين دراسة مجالس الإدارة كمجموعات صنع القرار، وبالإشارة إلى الأدبيات حول ديناميكيات المجموعة وفعالية مجموعة العمل توفر زيادة عدد المديرين مجموعة أكبر من الخبرات لأن المجالس الأكبر من المحتمل أن يكون لديها المزيد من المعرفة والمهارات تحت تصرفها. إلى جانب ذلك، قد تكون المجالس الكبيرة قادرة على الاعتماد على مجموعة متنوعة من وجهات النظر حول استراتيجية الشركة وقد تجعل الرئيس التنفيذي أقل هيمنة (Forbes and Milliken, 1999).

ب- ازدواجية الرئيس التنفيذي: تم استخدام حجج نظرية مختلفة للاعتراض أو دعم ازدواجية الرئيس التنفيذي. بالاعتماد على نظرية الوكالة، يشير المعارضون (Dayton, 1984; Levy, 1981) إلى أن ازدواجية الرئيس التنفيذي تقلل من دور المراقبة لمجلس الإدارة على المدير التنفيذي، وهذا بدوره قد يضر بأداء الشركة. من ناحية أخرى، وجد المدافعون عن ازدواجية الرئيس التنفيذي (Davis et al., 1997) أنه يمكن تحسين أداء الشركة، حيث تصبح النزاعات أقل احتمالا عندما يتمتع المدير التنفيذي بسلطة كاملة على الشركة من خلال العمل أيضا كرئيس لمجلس الادارة. مؤلفون آخرون مثل (Brickley et al. 1997) يجادل بأنه لا يوجد هيكل قيادة مثالي واحد لأن كلا من منظورات الازدواجية والفصل لها عيوب وفوائد.

جـ- استقلالية المدراء: تتركز غالبية الأبحاث الأكاديمية المتعلقة بمجالس الإدارة على دور ونسبة المديرين الداخليين والخارجيين والمستقلين. من المعترف به على نطاق واسع أن المديرين المستقلين يلعبون دورا مهما لا سيما في تلك المجالات التي يوجد فيها احتمال لتضارب المصالح، مثل الرقابة المالية والترشيح والمكافآت. بشكل عام، هناك نظريتان تشكلان الأساس للاعتماد على المجالس التي يهيمن عليها من الداخل أو الخارج. تركز نظرية الوكالة على تضارب المصالح الذي يحدث بين المساهمين (المديرين) والمديرين (الوكلاء) والناشئ عن فصل الملكية عن السيطرة. وتشارك مجالس الإدارة التي يهيمن عليها المديرين الخارجيين بشكل أكبر في قرارات إعادة الهيكلة وتؤثر بشكل إيجابي على استراتيجيات التنويع (Johnson et al., 1993).

د- التنوع الجنسي: تستند أحدث التشريعات على فكرة أن وجود النساء في مجالس الإدارة يمكن أن يؤثر بشكل كبير على جودة حوكمة الشركات، حيث يمكن للتنوع في غرفة الاجتماعات أن يعزز جودة عمليات الحوكمة، مما يؤدي إلى منظور أوسع في صنع القرار، وتقليل التفكير الجماعي وزيادة الإبداع والابتكار. يؤثر وجود المرأة كمجموعة على جوانب مختلفة من مجلس الإدارة، مثل زيادة الاهتمام بإدارة الصراع وفهم أفضل لمشاكل الشركة والمساهمة في تقديم وجهات نظر مختلفة وأكثر اتساعا وابتكارا في كثير من الأحيان لحل المشكلات المعقدة (Furlotti et al., 2019).

هـ – اجتماعات المجلس: يمكن قياس قدرة مجلس الإدارة واجتهاده في حل المشكلات باستخدام عدد اجتماعات المجلس سنويا، حيث يوفر عدد أكبر من اجتماعات مجلس الإدارة لأعضاء المجلس مزيدا من المناقشة والتداول والتفاوض على أعباء العمل ومشاركة الأفكار وحل المشاكل الطارئة. كذلك يعمل مجلس الإدارة النشط أيضا على تحسين سمعة الشركة بين أصحاب المصلحة وإرضاء المالكين. من وجهة نظر اخرى، يمكن أن تؤثر اجتماعات مجلس الإدارة المتكررة سلبا على سير العمل وجودة الوقت بين أعضاء مجلس الإدارة (Fahad and Rahman, 2020).

يحدد هيكل حوكمة الشركات توزيع الحقوق والمسؤوليات بين مختلف المشاركين في الشركة ويحدد القواعد والإجراءات لاتخاذ القرارات بشأن شؤون الشركة. في الأدبيات، تركز العديد من الدراسات على العلاقة بين حوكمة الشركات والممارسات الأخلاقية في الأعمال التجارية واستجابة المؤسسة لأصحاب المصلحة، والتي تُعرف على أنها قضايا المسؤولية الاجتماعية للشركات.

2.6 المسئولية الاجتماعية للشركات:

المسؤولية الاجتماعية للشركات Corporate Social Responsibility (CSR) هي نموذج عمل ذاتي التنظيم يساعد الشركة على أن تكون مسؤولة اجتماعيا – أمام نفسها وامام أصحاب المصلحة والجمهور. يمكن أن يكون أصحاب المصلحة مستثمرين أو أي مجموعة "تمتلك حصة" في الشركة، حيث أن أنشطة الشركة لها تأثيرات محتملة عليهم (Freeman, 2004).

توصف المسؤولية الاجتماعية للشركات على أنها التزام تجاري تطوعي لتحقيق نمو مستدام يتجاوز المتطلبات التنظيمية. تلبي التنمية المستدامة احتياجات أجيال اليوم دون تقويض لقدرات الأجيال القادمة، ومن ثم يمكن تعريف المسؤولية الاجتماعية للشركات على أنها الإدارة طويلة الأجل لاستدامة المنظمة، وبناءً على مفاهيم المسؤولية الاجتماعية للشركات، يجب على الشركات التفكير فيما يتجاوز بياناتها المالية مثل التكاليف والفوائد، لتعظيم قيمتها الاجتماعية. ونتيجة لذلك، يوصف الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية

للشركات بأنه يكشف بانتظام عن البيانات المالية وغير المالية فيما يتعلق بعلاقات المنظمة مع حقوق الإنسان والمجتمع والبيئة والاقتصاد (Said et al., 2009).

تعتبر القضايا الاجتماعية والبيئية والاقتصادية حاسمة لمقاييس جودة الاستدامة لأن امتثال الأعمال للشفافية الفعالة وممارسات الإفصاح يتم تحديده من خلال مقاييس جودة استدامة الشركات. لا تزال أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات في الصناعة المصرفية محدودة مقارنة بأنشطة الصناعات الأخرى. ويرجع ذلك إلى المشاركة المباشرة المحدودة للمصارف في الحوادث الاجتماعية مثل نقص الطاقة والحوادث المهنية والتلوث البيئي. أصبحت المصارف في العصر الحديث تلعب دورًا مهمًا في نمو الدولة واستدامتها، وتعتمد حاليًا على قنوات اتصال مختلفة للتفاعل مع المجتمع فيما يتعلق بموقفها من أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات، مثل المواقع الإلكترونية والتقارير السنوية والندوات والتلفزيون والإذاعة (Menassa and Dagher, 2020).

حاليا تعتبر معايير المبادرة العالمية للتقارير GRI (Global Reporting Initiative) من اهم المعايير التي تدعم الإفصاح عن معلومات المسئولية الاجتماعية. تقدم هذه المعايير إرشادات لإعداد تقارير الاستدامة والافصاحات المعيارية، ودليل التنفيذ لتطوير تقارير الاستدامة من قبل الشركات، بغض النظر عن حجمها أو قطاعها أو موقعها. كما تقدم المبادئ التوجيهية لهذه المعايير مرجعا دوليا لجميع المعنيين في الافصاح عن نهج الحكومة والأداء البيئي والاجتماعي والاقتصادي (GRI, 2013).

7. فرضيات الدراسة:

بناء على الدراسات السابقة وما ذكر في الإطار النظري، فقد تم اختيار عناصر او خصائص مجلس الإدارة (حجم مجلس الإدارة، ازدواجية الرئيس التنفيذي، استقلالية المدراء، التنوع الجنسي، عدد اجتماعات المجلس) كخصائص لحوكمة الشركات، والذي تم تحديده كمتغير مستقل وسيتم اختبار تأثيرها على الفصاح عن المسئولية الاجتماعية كمتغير تابع، وعليه فإن فرضيات الدراسة سيتم صياغتها كما يلي:

الفرضية الأولى: يؤثر حجم مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات في المصارف المدرجة في سوق الأوراق المالية في إسطنبول.

الفرضية الثانية: تؤثر ازدواجية الرئيس التنفيذي على مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات في المصارف المدرجة في سوق الأوراق المالية في إسطنبول.

الفرضية الثالثة: تؤثر استقلالية المدراء على مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات في المصارف المدرجة في سوق الأوراق المالية في إسطنبول.

الفرضية الرابعة: يؤثر التنوع الجنسي على مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات في المصارف المدرجة في سوق الأوراق المالية في إسطنبول.

الفرضية الخامسة: يؤثر عدد اجتماعات المجلس على مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات في المصارف المدرجة في سوق الأوراق المالية في إسطنبول.

8. منهجية الدراسة:

في هذه الدراسة تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي، والذي يهتم بوصف ظاهرة واقعية موجودة وتحليل عناصرها وخصائصها. هذا المنهج يهتم بما حدث ويحدث وليس كيف أو متى أو لماذا حدثت ظاهرة ما، وغالبًا ما تستخدم أدوات المراقبة وتحليل المحتوى والمسح لجمع البيانات، ويمكن كذلك جمع البيانات نوعيا ولكن غالبا ما يتم تحليلها كميا، باستخدام المتوسطات والتكرارات والنسب المئوية والتحليلات الإحصائية الأخرى لتحديد العلاقات بين المتغيرات.

لغرض اختبار فرضيات الدراسة فقد تم جمع البيانات من القوائم والتقارير المالية السنوية وتقارير حوكمة الشركات والمسئولية الاجتماعية المنشورة على مواقع الانترنت الخاصة بمجتمع الدراسة والذي تمثل في المصارف التجارية المدرجة في سوق الأوراق المالية في إسطنبول وعددها 12 مصرفا تجاريا تركيا واجنبيا وكانت فترة الدراسة عن نهاية العام 2021، حيث من وجهة نظر الباحث ان المصارف من أفضل القطاعات تنظيما ودقة في نشر المعلومات وفي اتباع المعايير والقوانين ومتطلبات الأسواق المالية فيما

يخص حوكمة الشركات والافصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات، وتم اختيار المصارف التجارية في اسطنبول كون تركيا واسواقها المالية تأتي في المنطقة الوسط بين الدول النامية والدول المتقدمة ويمكن الاعتماد على نتائج الدراسات والاختبارات التي تتم على مؤسساتها.

لتحليل البيانات وتنفيذ الاختبارات الاحصائية تم استخدام التحليل الوصفي واستخراج النسب المالية والمتوسطات وغيرها للتعرف على حجم ومستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات في المصارف المستهدفة من الدراسة وكذلك الاحصائيات لباقي المتغيرات التي تم اختيارها كخصائص، ولاختبار فرضيات الدراسة فقد تم في البداية تطبيق تحليل الارتباط (Correlations) للتعرف على وجود العلاقة من عدمه بين متغيرات الدراسة ومدى قوتها واتجاهها (طردي موجب او عكسي سالب)، وبعدها تم تطبيق تحليل الانحدار الخطي (Regression analysis) للتعرف على تأثير (المتغيرات المستقلة) خصائص حوكمة الشركات (على المتغير التابع) الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات، وقد تم اختيار حجم المصرف وعمره كمتغيرات متحكم ومن المتوقع ان يكون لها تأثير في العلاقة التي يتم دراستها.

لتنفيذ تحليل الانحدار واستخدام البرنامج الاحصائي SPSS تم اعداد النموذج التالي:

$$CSRD= \alpha+ \beta_1 Bo.Size+ \beta_2 RD+ \beta_3 Bo.I+ \beta_4 Bo.G+\beta_5 Bo.M+ \beta_6 Size+ \beta_7 Age+ \varepsilon$$

حيث ان:

CSRD (Corporate Social Responsibility Disclosure) = الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات والتي تم قياسها من خلال استخراج نسبة ما تم الإفصاح عنه من بنود المسئولية الاجتماعية في القوائم والتقارير السنوية للمصارف وهي 92 بند يمكن الإفصاح عنه حسب طبيعة النشاط وذلك وفقا لما تنص عليه معايير المبادرة العالمية للتقارير GRI (Global Reporting Initiative) والتي تعتبر دليل ومرشد للإفصاح الاقتصادي والاجتماعي.

Bo.Size (Board Size) = حجم مجلس الإدارة وتم قياسه بعدد أعضاء المجلس في كل مصرف.

RD (Role Duality) = الازدواجية تم قياسها بإعطاء المصرف الرقم (1) اذا كان رئيس المجلس هو مدير تنفيذي في المصرف والرقم (0) اذا كان غير ذلك (رئيس المصرف ليس مدير تنفيذي).

Bo.I (Board Independence) = استقلالية المدراء وتم قياسه بنسبة الأعضاء المستقلين (غير التنفيذيين).

Bo.G (Board Gender) = التنوع الجنسي وتم قياسه بعدد الأعضاء من النساء في مجلس الإدارة.

Bo.M (Board Meetings) = اجتماعات المجلس وتم قياسه بعدد اجتماعات المجلس خلال العام.

Size= حجم الشركة وتم قياسه بقيمة اجمالي الأصول الواردة في ميزانية المصرف، ولكي تكون مناسبة للاختبارات الاحصائية تم معالجتها بتحويلها الى اللوغاريتم الطبيعي.

Age = عمر المصرف وقد تم قياسه باحتساب الفترة ما بين سنة تأسيس المصرف وسنة اصدار القوائم المالية المستخدمة في هذه الدراسة وهي 2021.

9. الاختبارات والتحليل الاحصائي:

في هذا الجزء من الدراسة سيتم شرح نتائج التحليلات الإحصائية واختبار فرضيات الدراسة، ولغرض التعرف على مستوى الإفصاح عن معلومات المسئولية الاجتماعية للشركات في المصارف المدرجة في سوق الأوراق المالية في إسطنبول، وكذلك اكتشاف وجود التأثير من عدمه لخصائص حوكمة الشركات على هذا الإفصاح.

1.9 التحليل الوصفي:

تم استخدام الإحصاء الوصفي لوصف وتحليل مستويات المتغيرات محل الدراسة، وهي الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات ومدى تطبيقه في المصارف التجارية المدرجة في سوق الأوراق المالية في إسطنبول، وكذلك وصف وتحليل باقي متغيرات الدراسة (خصائص حوكمة الشركات) لتحقيق اهداف الدراسة الفرعية، وقد ظهرت النتائج وفقا للبرنامج الاحصائي SPSS كما هو واضح في الجدول رقم 1.

الجدول 1: الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

Descriptive Statistics					
	N	**Minimum**	**Maximum**	**Mean**	**Std. Deviation**
CSRD	12	0.11	0.60	0.2908	0.17630
Bo.Size	12	6	12	9.92	1.782
RD	12	0	1	0.25	0.452
Bo.I	12	0.17	0.40	0.2850	0.06303
Bo.G	12	0	3	1.17	1.030
Bo.M	12	4	46	20.58	15.258
Size	12	17.49	20.84	19.4342	1.36765
Age	12	34	97	63.67	20.518

المصدر: من اعداد الباحث.

كما يظهر في الجدول رقم 1 ان المصارف التجارية المدرجة في سوق الأوراق المالية في إسطنبول تمارس عملية الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات، بمستوى يصل عند اعلى قيمة وهي 60% أي ان هناك مصرف واحد على الأقل او أكثر يفصحون بمعدل أكثر من 50% من البنود الـ 92 المستهدفة وفقا لمعايير GRI، وكذلك اقل مستوى للإفصاح يظهر عند 11% وهي بعيدة عن منتصف المعدل المراد الإفصاح عنه، بالإضافة الى ان متوسط الإفصاح يظهر بـ 29% وهو دلالة ان مستوى الإفصاح في اغلب المصارف ضعيف، وقد لا يكون السبب عدم اهتمام هذه المصارف بالمسئولية الاجتماعية، ولكن قد يكون بسبب طبيعة عمل المصارف التي تختلف بشكل كبير عن الشركات الصناعية التي لها تأثير كبير على المجتمع والبيئة من استهلاك الطاقة والموارد المتاحة والتلوث البيئي وغيره، بالتالي فأن المصارف قد لا تكون ملزمة بالإفصاح عن كافة

البنود المطلوبة. هنا يمكننا القول ان مستوى ممارسة عملية الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية في المصارف المدرجة في سوق الأوراق المالية في إسطنبول موجود وعند مستوى يعتبر جيد ومقبول.

فيما يخص باقي المتغيرات، يظهر التحليل الاحصائي الوصفي ان حجم مجالس الإدارة في المصارف المستهدفة يتراوح بين 6 أعضاء الى 12 عضو بمتوسط تقريبا 10 أعضاء وهذا الرقم يعتبر جيد، وبالتالي كثرة الأعضاء يدل على تنوع الآراء والأفكار داخل المجلس. بالنسبة للازدواجية والتي تحدث عندما يكون رئيس المجلس او أحد أعضائه مدير تنفيذي في احدى إدارات المصرف، وحيث اننا اعطينا الوزن 1 في حالة وجود ازدواجية والوزن 0 في حالة عدم وجودها، بالتالي تظهر امامنا أكبر قيمة هي 1 وأصغر قيمة هي 0 وحيث ان المتوسط 25% فإن هذا يعني ان الازدواجية موجودة في ثلاث مصارف من الاثنا عشر مصرف. فيما يخص الاستقلالية فإن أكبر نسبة هي 40% وأصغر نسبة 17% وحسب المتوسط وهو 29%، يمكن القول ان نسبة المستقلين في مجالس الادارة للمصارف المستهدفة قليلة ولم تصل حتى الى منتصف عدد أعضاء المجلس في كافة المصارف. تظهر قيم التنوع الجنسي بين 0 الى 3 وبمتوسط 1 تقريبا، أي ان تواجد العنصر النسائي في هذه المجالس ضعيف جدا ومعدوم في أكثر من مصرف. متغير اجتماعات مجلس الإدارة يتراوح بين 4 الى 46 اجتماع في السنة بمتوسط 20 اجتماع تقريبا، وهذا يظهر مدى اهتمام أعضاء المجالس في اغلب المصارف الى تكرار الاجتماعات مما يساعد على إيجاد الحلول المناسبة للمشاكل الطارئة واتخاذ القرارات في الوقت المناسب.

يظهر الجدول رقم 1 ان حجم المصارف والذي تم قياسه بأجمالي الاصول يتراوح بين 17.49 الى 20.84 (القيمة الحقيقية لأجمالي الأصول قبل اللوغاريتم هي 39,372,886,000 للأقل و1,124,404,073,000 ليرة تركية للأعلى)، وهذا يدل ان المصارف المستهدفة ذات قيمة استثمارية ضخمة. وكذلك اعمار هذه المصارف والتي تتراوح بين 34 و97 عاما، ورغم انها تظهر فوارق كبيرة الا انها دليل واضح على مدى قدم وخبرة المجال المصرفي في تركيا بمتوسط 63 عام تقريبا.

2.9- اختبار الارتباط (Correlations):

يستخدم هذا الاختبار لمعرفة وجود علاقة خطية من عدمه بين متغيرات الدراسة. تم تطبيق اختبار معامل الارتباط (Pearson correlation coefficient) باستخدام برنامج SPSS والذي يقيس وجود وقوة العلاقة الخطية بين متغيرين، وتتراوح معاملاته ما بين -1 الى +1 حيث ان +1 تمثل أقوه علاقة إيجابية طردية بين متغيرين و-1 أقوه علاقة سلبية عكسية بين متغيرين، وقد ظهرت نتائج الاختبار كما هو واضح في الجدول رقم 2.

الجدول 2: اختبار معامل الارتباط

Correlations									
		CSRD	Bo.Size	RD	Bo.I	Bo.G	Bo.M	Size	Age
CSRD	Pearson Correlation	1	0.281	-0.276	-0.130	0.049	-0.166	0.657*	0.655*
	Sig. (2-tailed)		0.376	0.384	0.688	0.879	0.605	0.020	0.021
	N	12	12	12	12	12	12	12	12
*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).									

المصدر: من اعداد الباحث.

بالنسبة لمتغيرات الدراسة الرئيسية يظهر الجدول رقم 2 ارتباط موجب ضعيف لمتغير حجم مجلس الإدارة وارتباط شبه معدوم لمتغير التنوع الجنسي مع الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية بمعاملات 0.281 و0.049 على التوالي وهذا يعني ان أي تغير بالزيادة للمتغيرين المذكورين قد يقابله زيادة بسيط في مستوى الإفصاح الاجتماعي. والعكس من ذلك نلاحظ ارتباط سلبي ضعيف بين متغيرات الازدواجية والاستقلالية وعدد اجتماعات مجلس الإدارة مع الإفصاح الاجتماعي وتظهر معاملاتهم -0.276 و-0.130 و-0.166 على التوالي، وهذا يعني ان الارتباط عكسي وان أي زيادة في هذه المتغيرات قد يقابلها نقص بسيط في الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية.

يظهر الجدول علاقة خطية موجبة تعتبر جيدة بين المتغيرات المتحكم (حجم المصرف وعمره) مع الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية، حيث نلاحظ قيم معاملاتهم

الكبيرة 0.657 و0.655 على التوالي، وهذا يعني ان الزيادة في حجم المصرف او الاستمرار في نشاطه قد يقابله ارتفاع في مستوى الإفصاح الاجتماعي.

3.9- تحليل الانحدار (Regression) واختبار الفرضيات:

في هذا الجزء سيتم اختبار فرضيات الدراسة من خلال التعرف اجراء اختبار تحليل الانحدار، والذي يقيس قوة العلاقة من جهة بين المتغيرات، والتعرف من جهة أخرى على الدلالة الإحصائية للعلاقة وعلى وجود التأثير من عدمه للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع، وإمكانية التنبؤ بأي تغيرات مستقبلية.

لقد تم ادخال نموذج الدراسة التالي:

$$CSRD= \alpha+ \beta_1 Bo.Size+ \beta_2 RD+ \beta_3 Bo.I+ \beta_4 Bo.G+\beta_5 Bo.M+ \beta_6 Size+ \beta_7 Age+ \varepsilon$$

الى البرنامج الاحصائي SPSS واختباره عند مستوى دلالة 5% ومستوى ثقة 95%، وكانت النتائج كالتالي:

الجدول 3: اختبار تحليل الانحدار

Coefficientsa						
	Unstandardized Coefficients				95.0% Confidence Interval for B	
	B	Std. Error	T	Sig.	Lower Bound	Upper Bound
(Constant)	-1.074	0.463	-2.318	0.081	-2.359	0.212
Bo.Size	-0.030	0.024	-1.260	0.276	-0.098	0.037
RD	0.176	0.102	1.722	0.160	-0.108	0.461
Bo.I	-1.499	0.673	-2.228	0.090	-3.367	0.369
Bo.G	0.035	0.036	0.980	0.383	-0.064	0.134
Bo.M	-0.008	0.003	-2.471	0.069	-0.017	0.001
Size	0.093	0.036	2.608	0.060	-0.006	0.192
Age	0.006	0.002	2.803	0.049	0.000	0.012
a. Dependent Variable: CSRD						

المصدر: من اعداد الباحث.

وفقا للنتائج الظاهرة في الجدول رقم 3، يظهر المعامل الخاص بمتغير حجم مجلس الادارة بقيمة –0.030 وهي تظهر علاقة سالبة وضعيفة مع الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية، ولكن هذا الارتباط ليس له أهمية او دلالة إحصائية ويتضح ذلك من قيمة الأهمية 0.276 وهي أكبر من مستوى الدلالة 0.05، وبالتالي نرفض فرضية الدراسة الأولى ونقبل بفرضية العدم وهي: لا يؤثر حجم مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات في المصارف المدرجة في سوق الأوراق المالية في إسطنبول.

فيما يخص الفرضية الثانية، يظهر الاختبار وجود ترابط موجب ضعيف بمعامل 0.176 بين الازدواجية والافصاح عن المسئولية الاجتماعية، ولكنه غير مهم وليس ذات دلالة إحصائية حيث ان معامل الأهمية أكبر من مستوى الدلالة 0.160 > 0.05 وبالتالي سنرفض فرضية الدراسة الثانية ونقبل بفرضية العدم وهي: لا تؤثر ازدواجية الرئيس التنفيذي على مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات في المصارف المدرجة في سوق الأوراق المالية في إسطنبول.

يظهر امامنا معامل الارتباط بين الاستقلالية والافصاح عن المسئولية الاجتماعية بقيمة سالبة –1.499 وهي تمثل ارتباط قوي وسالب، ولكن نلاحظ ان معامل الأهمية بقيمة 0.090 وهي أكبر من مستوى الدلالة 0.05 وهذا يعني عدم وجود أهمية او دلالة إحصائية وبالتالي عدم وجود تأثير، وبالتالي نرفض فرضية الدراسة الثالثة ونقبل بفرضية العدم وهي: لا تؤثر استقلالية المدراء على مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات في المصارف المدرجة في سوق الأوراق المالية في إسطنبول.

كذلك في الجدول رقم 3 نلاحظ معامل ارتباط موجب وضعيف بين متغير التنوع الجنسي والافصاح عن المسئولية الاجتماعية 0.035، أي ان الارتباط طردي وضعيف، ولكن معامل الأهمية 0.383 يظهر عدم أهمية وعدم وجود دلالة إحصائية لأنه أكبر من مستوى الدلالة 0.05 وبالتالي ترفض فرضية الدراسة الرابعة وتقبل فرضية العدم وهي: لا يؤثر التنوع الجنسي على مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات في المصارف المدرجة في سوق الأوراق المالية في إسطنبول.

نلاحظ مع متغير اجتماعات مجلس الادارة ظهور معامل ارتباط سالب وضعيف جدا مع الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية -0.008 وبالتالي ليس له أهمية او دلالة إحصائية كما يمكن التأكد من ذلك من خلال معامل الأهمية 0.069 وهو أكبر من 0.05، وبالتالي نرفض فرضية الدراسة الخامسة ونقبل فرضية العدم وهي: لا يؤثر عدد اجتماعات المجلس على مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات في المصارف المدرجة في سوق الأوراق المالية في إسطنبول.

10. نتائج الدراسة:

من خلال ما تم استخدامه من تحليلات واختبارات إحصائية توصلت الدراسة للنتائج التالية:

- يعتبر مستوى ممارسة الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية في المصارف التجارية المدرجة في سوق الأوراق المالية في إسطنبول جيد ومقبول، حيث يصل الى مستوى 60% في بعض المصارف، ورغم نقصه في بعض المصارف الا ان السبب قد يكون طبيعة العمل المصرفي خاصة إذا كان المصرف صغير وفروعه قليلة، فقد يكون نشاطه الاجتماعي محدود او ليس له تأثير كبير على البيئة المحيطة.

- لقد أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود علاقة ذات أهمية او دلالة إحصائية بين خاصية حجم مجلس الإدارة مع مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية في المصارف التجارية المدرجة في سوق الأوراق المالية في إسطنبول، وهذا يختلف مع نتائج دراسات مثل (Majeed et al., 2015) (Dias, 2017) (Matuszak et al., 2019) (Ananzeh, 2022) التي اشارت الى وجود تأثير إيجابي لحجم مجلس الادارة على مستوى الإفصاح الاجتماعي.

- اثبتت الدراسة عدم وجود علاقة ذات أهمية او دلالة إحصائية بين خاصية التنوع الجنسي في مجلس الإدارة مع مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية في المصارف التجارية المدرجة في سوق الأوراق المالية في إسطنبول، وهنا تناقضت مع دراسة (Matuszak et al., 2019) التي اكتشفت وجود تأثير إيجابي للتنوع الجنسي أي تواجد المرأة ضمن أعضاء مجلس الإدارة، بينما دراسات مثل (Majeed et al., 2015)

(Fahad and Rahman, 2020) (Ananzeh, 2022) اشارت الى وجود تأثير سلبي وعكسي لهذه الخاصية.

– وجدت الدراسة عدم وجود علاقة ذات أهمية او دلالة إحصائية بين خاصية الازدواجية مع مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية في المصارف التجارية المدرجة في سوق الأوراق المالية في إسطنبول، رغم ان دراسات مثل (Fahad and Rahman, 2020) (Dias, 2017) اثبتت وجود تأثير ايجابي للازدواجية، بعكس دراسة (Ananzeh, 2022) الذي اثبت وجود علاقة عكسية سلبية للازدواجية.

– أظهرت الدراسة عدم وجود علاقة ذات أهمية او دلالة إحصائية بين خاصية الاستقلالية مع مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية في المصارف التجارية المدرجة في سوق الأوراق المالية في إسطنبول، وبالعكس من ذلك اتفقت دراسات (Matuszak et al., 2019) و(Fahad and Rahman, 2020) على وجود تأثير إيجابي لاستقلالية المدراء.

– اتفقت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في عدم وجود أي تأثير لعدد اجتماعات مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات.

– بصورة عامة أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود علاقة ذات أهمية او دلالة إحصائية بين خصائص حوكمة الشركات والتي تم تمثيلها في هذه الدراسة بخصائص مجلس الإدارة، مع مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية في المصارف التجارية المدرجة في سوق الأوراق المالية في إسطنبول، وهذا يعني انه لا يوجد تأثير لهذه الخصائص على مستوى الإفصاح وبالتالي لا يمكن التنبؤ بالتغير في مستوى الإفصاح بناء على أي تغير في الخصائص المذكورة. وقد يكون سبب الاختلاف في النتائج مع الدراسات الأخرى هو اختلاف مجتمع الدراسة من حيث مجال العمل او الموقع الجغرافي او مستوى التطور الاقتصادي.

11. الخاتمة:

لقد أثبتت ممارسة المسئولية الاجتماعية للشركات خاصة والاستدامة بشكل عام نفسها كأداة هامة للشركات والمؤسسات لتلبية الحاجات المتزايدة للشفافية والافصاح من

قبل أصحاب المصلحة مثل المستثمرين والمستهلكين وصانعي السياسات والمجتمع ككل، وكذلك بسبب الاهتمام المتزايد بالتحديات البيئية العالمية. وقد هدفت هذه الدراسة للتعرف على مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات في المصارف التجارية المدرجة في سوق الأوراق المالية في إسطنبول، والتعرف على تأثير مجموعة من خصائص حوكمة الشركات (تم اختيار حجم مجلس الإدارة والازدواجية والاستقلالية والتنوع الجنسي وعدد الاجتماعات) على مستوى وحجم هذا الإفصاح. تم تمثل مجتمع الدراسة في 12 مصرفا تجاريا مدرجا في سوق الأوراق المالية في إسطنبول، وتم تجميع البيانات من القوائم المالية والتقارير السنوية المنشورة على صفحات الانترنت الخاصة بهذه المصارف عن السنة المالية 2021. وبعد استخدام الإحصاء الوصفي واختبارات الارتباط والانحدار، أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود علاقة ذات أهمية او دلالة إحصائية بين خصائص حوكمة الشركات مع مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية في المصارف التجارية المدرجة في سوق الأوراق المالية في إسطنبول، وهذا يعني انه لا يوجد تأثير لهذه الخصائص على مستوى الإفصاح.

ويجب الإشارة هنا ان خصائص حوكمة الشركات المستخدمة في هذه الدراسة هي خصائص مجلس الإدارة فقط وفقا للوقت والامكانيات المتاحة، وبالتالي يمكن مستقبلا اجراء دراسات على الخصائص الأخرى لحوكمة الشركات والمتعلقة بلجان المراجعة والمستثمرين والملكية المؤسسية ونسبة الملكية في راس المال.

12. قائمة المراجع:

-*Ananzeh, H. (2022), "Corporate governance and the quality of CSR disclosure: lessons from an emerging economy", Society and Business Review, Vol. 17 No. 2, pp. 280-306*

-*Aras, G., Crowther, D., (2009), "Corporate sustainability reporting: a study in disingenuity?", Journal of Business Ethics, 87, pp 279 - 288.*

-*Brickley, J. A., Coles, J. L., and Jarrell, G. (1997), "Leadership structure: Separating the CEO and chairman of the board", Journal of Corporate Finance, 3(3), pp 189–220.*

-*Cosma, S., Mastroleo, G., and Schwizer, P. (2018), "Assessing corporate governance quality: Substance over form", Journal of Management and Governance, 22(2), pp 457–493.*

-Davis, J. H., Schoorman, F. D., and Donaldson, L. (1997), "Toward a stewardship theory of management", Academy of Management Review, 22(1), pp 20–47.

-Dayton, K. N. (1984), "From the boardroom corporate governance: The other side", Harvard Business Review, 62(1), pp 34–37.

-Dias, A., Rodrigues, L. L., and Craig, R. (2017), "Corporate governance effects on social responsibility disclosures", Australasian Accounting, Business and Finance Journal, 11(2), 3–22.

-Fahad, P., and Rahman, P. M. (2020). "Impact of corporate governance on CSR disclosure", International Journal of Disclosure and Governance, 17(2-3), 155-167.

-Forbes, D. P., and Milliken, F. J. (1999), "Cognition and corporate governance: Understanding boards of directors as strategic decision-making groups", Academy of Management Review, 24(3), pp 489–505.

-Freeman, R. E. (2004), "The stakeholder approach revisited", Zeitschrift Für Wirtschafts- Und Unternehmensethik, 5(3), pp 228–241.

-Furlotti, K., Mazza, T., Tibiletti, V., and Triani, S. (2019), "Women in top positions on boards of directors: Gender policies disclosed in Italian sustainability reporting", Corporate Social Responsibility and Environmental Management, 26(1), pp 57–70.

-GRI, G. 2016. Reporting Principles and Standard Disclosures. In: AMSTERDAM, E. (ed.). www.globalreporting.org.

-Haddad, A.E., Haddad, A.E., Sbeiti, W.M., Sbeiti, W.M., Qasim, A. and Qasim, A. (2017), "Accounting legislation, corporate governance codes and disclosure in Jordan: a review", International Journal of Law and Management, Vol. 59 No. 1, pp. 147-176.

-Johnson, R. A., Hoskisson, R. E., and Hitt, M. A. (1993), "Board of director involvement in restructuring: The effects of board versus managerial controls and characteristics", Strategic Management Journal, 14(1 S), pp 33–50.

-Kaymak, T. and Bektas, E. (2017), "Corporate social responsibility and governance: information disclosure in multinational corporations", Corporate Social Responsibility and Environmental Management, Vol. 24 No. 6, pp. 555-569.

-Majeed S, Aziz T, Saleem S. 2015. "The Effect of Corporate Governance Elements on Corporate Social Responsibility (CSR) Disclosure: An

Empirical Evidence from Listed Companies at KSE Pakistan", International Journal of Financial Studies, 3(4), 530-556.

-Matuszak, Ł., Różańska, E., & Macuda, M. (2019). "The impact of corporate governance characteristics on banks' corporate social responsibility disclosure: Evidence from Poland", Journal of Accounting in Emerging Economies, Vol. 9 No. 1, pp. 75-102.

-Menassa, E. and Dagher, N. (2020), "Determinants of corporate social responsibility disclosures of UAE national banks: a multi-perspective approach", Social Responsibility Journal, Vol. 16 No. 5, pp. 631-654.

-Mulej, M., O'Sullivan, G., & Štrukelj, T. (Eds.), (2020), "Social Responsibility and Corporate Governance: Volume 2: Policy and Practice", Springer Nature.

-Musta'ani, Salis, (2013), "The Impact of Good Corporate Governance on the Corporate Social Responsibility Disclosure", Finance and Banking Journal, Vol. 15 No. 2, pp 332 - 238.

-Ratmono, D., Nugrahini, D. E., & Cahyonowati, N. (2021), "The Effect of Corporate Governance on Corporate Social Responsibility Disclosure and Performance.", The Journal of Asian Finance, Economics and Business, 8(2), 933–941.

-Said, R., Zainuddin, Y.H. and Haron, H. (2009), "The relationship between corporate social responsibility disclosure and corporate governance characteristics in Malaysian public listed companies", Social Responsibility Journal, Vol. 5 No. 2, pp. 212-226.

-Tibiletti, V., Marchini, P. L., Furlotti, K., & Medioli, A. (2021), "Does corporate governance matter in corporate social responsibility disclosure? Evidence from Italy in the era of sustainability", Corporate Social Responsibility and Environmental Management, 28(2), 896-907.